جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
الفكر السياسي القديم والوسيط
المرحلة الثانية
أستاذ المادة: أ.م.د. مؤيد جبير محمود

افلاطون السياسي

كتاب (السياسي) أو (رجل الدولة) هو محاورة فكرية يحاول افلاطون من خلالها ان يغطي ذلك المأخذ الذي سجل على نظريته السياسية (استبعاد القانون كلية من الدولة المثالية المحكومة من قبل الملك الفيلسوف).

أولا: موقع القانون في إطار الدولة

حين يعالج افلاطون مكانة القانون في الدولة ينطلق ابتداء من تعريف السياسي أو رجل الدولة فيؤكد ان السياسي :(هو عالم خبير مختص يمارس فنه على مجتمع بأكمله مؤلف من غير الخبراء).

ويشابه افلاطون بين السياسي ورب الاسرة باعتبار كل منهما يعمل لصالح الجماعة فبقدر ما يعمل رب الاسرة لمصلحة افاراد اسرته يعمل السياسي لمصلحة المجتمع ككل. ولاشك ان تشبيه الدولة بالاسرة يعني التسليم بنظرية الحكم المطلق.

ثم يسائل افلاطون عن اهمية القانون ويرى ان الفيلسوف قادر بما يملكه كن علم ومعرفة وقدرة على تفهم الامور السياسية وعلى اصدار الاوامر والحلول المتطلبة لكل حالة من الحالات التي يستوجب لها الأمر تنظيما، واذا كان الامر كذلك فما الداعي اذن ان نقيد الفلاسفة بقيود القانون.

وما دامت السلطة ستوضع بأيدي اهل المعرفة (الفلاسفة) فرضاء المحكومين أو عدم رضائهم لاينال من شرعية السلطة لأن ممارستها (السلطة) ستكون عاقلة وحكيمة، ومن ثم تلزم المواطنين ولو رغما عنهم .

ويترتب على ربط السلطة بالمعرفة كذلك ان السلطة عند افلاطون لابد ان تكون تقديرية مطلقة لاتخضع لقانون، لأن القانون لا يمكن ان يسمو على العقل. هذا الحكم – غير الخاضع للقانون - هو اسلم صور الحكم، وهو وحده الحكم الحقيقي نجد الحكمم متمكنين من العلم حقا وليست عليهم سيماؤه فقط.

ثانيا : نظام الحكم

حين يتناول افلاطون موضوع نظم الحكم بالبحث يبتعد قليلا عن ذلك الموقف سبق وان اتخذه في (الجمهورية) وهنا لابد من الانتباه الى حقيقتين اساسيتين:

١- الدولة المثالية قد استبعدت نهائيا من عداد الدول المستطاع تحقيقها.

٢-ان الديمقراطية قد خصت برعاية أكبر في (السياسي) عنها في الجمهورية.

أنوع الدول عند افلاطون:

١-الدولة المثالية: وهي الدولة التي يرأسها الحاكم الفيلسوف، وتتميز بأن الحكم فيها للمعرفة، وبأن لا حاجة فيها للقانون.

٢-الدولة الزمنية: وهي ستة أنواع معيار التمييز بينها هو مدى التزامها بالقانون من عدمه، وبالتالي فهناك ثلاث صور من الحكم تتقيد بالقانو، وثلاث صور أخرى لا تتقيد به وهي:

أ- دولة مقيدة بالقانون : القوة الموجه فيها هي المعرفة المعبر عنها بالقانون، ونماذجها:

١- الملكية: حكم الفرد المقيد، وهي أفض انواع الحكم.

٢-الارستقراطية: حكم القلة الملتزمة بالقانون، وهي الدولة الثانية من حيث سلم الأفضلية.

٣-الديمقراطية الدستورية: حكم الكثرة المعتدلة المتلزمة بالقانون، وهي أسوأ انواع الدول القانونية لكنها في نفس الوقت أفض من أي دولة غير قانونية.

ب- دول غير مقيدة بالقانون: القوة الموجهة فيها تكون جائرة ومتعسفة وغير ملتزمة بالقانون، ونماذجها :

١-الاستبدادية ، حكم الفرد غير الملتزم بالقانون وهي اسوء انواع الدول.

٢-الاوليغارشية، وهي حكم القلة غير الملتزمة بالقانون وهي تندرج بعد أسوأ انواع الدول.

٣- الديمقراطية غير الدستورية: حكم الكثرة المتطرفة الجائر، وهو أقل خطرا من الدول الاستبدادية والاوليغرشية .

وما يجب الانتباه إليه ان افلاطون في كتابه هذا (السياسي) ظل متيقنا من فرضيته حول عدم كمال الأفراد وان القانون هو المقوم الذي لاغنى عنه والذي من دونه لا يمكن كبح الجشع الناجم عن الحكم. ان ولاء افلاطون لمبدأ حكم الفلاسفة الحكماء ورغم ذلك ظل ملموسا في كتابه السياسي ،غير ان انفعالات الجمهورية قد قيدت ومن مهد افلاطون الطريق لظاهرة الاعتدال التي برزت بوضوح في الكتاب الثالث (القوانين).

المصادر:

١-غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠١.

٢-عبد الرضا الطعان، علي عباس مراد، عامر حسن فياض، ط١،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٥.

٣- ليو شتراوس، جوزيف كروسبي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج١، ترجمة محمود احمد سيد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤- فرانسو شاتليه، تاريخ الايديولجيات، ج١، ترجمة انطون حمصي، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٩٧.

٥- جان توشار، تاريخ الفكر السياسي، ط٢، ترجمة علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٣.